مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مستقبل العلاقات الأمريكية – التركية في ظل إدارة جو بايدن: رؤية استشرافية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. ميساء اسبر، محمد موفق أبو شومر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5935
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Future of US-Turkish Relations Under the Joe Biden Administration: A Vision Forward-Looking

Dr. Mohamed Maen Dayoub*
Dr. Maysa Esber**
Mohammad Muwaffaq Abu Shomar***

(Received 1 / 3 / 2023. Accepted 30 / 8 / 2023)

□ ABSTRACT □

The study deals with the issue of Turkish-American relations and their future under the administration of US President Joe Biden (2021-2024). The study discussed the emergence and history of Turkish-American relations since the era of the Ottoman Empire. It also addressed the most prominent stages of the development of relations between the two parties during the period 2000-2022, where That period witnessed many geopolitical developments at the international and regional levels, and the study reached important results related to the complexity of US-Turkish relations under the administration of Joe Biden. Temporary tactical differences constitute a distinctive feature in the relations between the two parties, but those temporary differences did not lead to Dismantling the strategic alliance between Ankara and Washington, where the repercussions of the Russian-Ukrainian war formed an opportunity for the development and rapprochement of relations between the two parties. At its conclusion, the study presents three basic scenarios that explain the future of US-Turkish relations under the Joe Biden administration**.**

Keywords: The International Environment, The Regional Environment, The Russo-Ukrainian War.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor, Faculty Of Economics, Tishreen Universiyu, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Faculty Of Economics, Tishreen Universiyu, Lattakia, Syria.**
*** **Phd Student - International Relations- Syria. Mhmdabwshwmr9@gmail.com**

مستقبل العلاقات الأمريكية–التركية في ظل إدارة جو بايدن: رؤية استشرافية

د. محمد معن ديوب*

د. ميساء اسبر**

محمد موفق أبو شومر***

(تاريخ الإيداع 1 / 3 / 2023. قُبِل للنشر في 30 / 8 / 2023)

□ ملخّص □

تتناول الدراسة موضوع العلاقات التركية–الأمريكية ومستقبلها في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن (2021–2024)، حيث ناقشت الدراسة نشأة وتاريخ العلاقات التركية–الأمريكية منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، كما تناولت أبرز محطات تطور العلاقات بين الطرفين خلال الفترة 2000–2022، حيث شهدت تلك الفترة تطورات جيوسياسية عديدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة متعلقة بمدى حالة التعقيد التي تشهدها العلاقات الأمريكية–التركية في ظل إدارة جو بايدن، فالخلافات التكتيكية المؤقتة تشكل سمة مميزة في العلاقات بين الطرفين، ولكن تلك الخلافات المؤقتة لم تؤدِ إلى فك التحالف الاستراتيجي بين أنقرة وواشنطن، حيث شكلت تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية فرصة لتطوير وتقارب العلاقات بين الطرفين، وتطرح الدراسة في ختامها ثلاث سيناريوهات أساسية تشرح مستقبل العلاقات الأمريكية–التركية في ظل إدارة جو بايدن.

الكلمات المفتاحية: البيئة الدولية، البيئة الإقليمية، الحرب الروسية–الأوكرانية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* **أستاذ – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **مدرس– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

*** **طالب دكتوراه– علاقات دولية – سورية.** Mhmdabwshwmr9@gmail.com

مقدمة:

تستند العلاقات التركية–الأمريكية إلى إرث تاريخي كبير من التحالفات التكتيكية والإستراتيجية، والتي تعود بدورها إلى حقبة الحرب الباردة والنظام الدولي ثنائي القطبية (الاتحاد السوفييتي السابق USSR، والولايات المتحدة الأمريكية USA)، وقد كانت واشنطن بمثابة سند لوجستيكي داعم لأنقرة في مواجهة التهديدات الشيوعية آنذاك، وبالمقابل كانت أنقرة بمثابة سد جيواستراتيجي بوجه الطموحات السوفييتية في منطقة الشرق الأوسط والمياه الدافئة (البحر الأسود، البحر المتوسط)، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في بداية التسعينيات، بدأت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في تحول تدريجي مستمر إلى الآن، وذلك تجلى بشكل عملي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في عام 2002، وبداية عهد جديد من الطموحات التركية في لعب دور إقليمي جديد في البيئة الإقليمية والدولية، وأما بالنسبة للتطور الأبرز في العلاقات التركية–الأمريكية قد كان فترة حكم (دونالد ترامب) في أعوام 2017–2021، والدعم الذي قدمه في بعض مواقف أنقرة وخاصةً في سورية تجاه محاربة الانفصاليين الأكراد في مناطق شرق الفرات، ولكن في المقابل مع بداية تغير الإدارة الأمريكية في عهد جو بايدن الديموقراطي في عام2021 والذي يقدم دعماً أكبر للأكراد، بدأت مراحل تغيير في ملامح العلاقات التركية–الأمريكية وذلك تجلى في العديد من المواقف والاتجاهات، والتي سوف يتم تناولها في هذا البحث.

إشكالية البحث:

تتميز العلاقات التركية–الأمريكية بحالة من التناقض والتعقيد والتشابك في المواقف والاتجاهات السياسية والأمنية والعسكرية، وقد كانت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جو بايدن تتسم بحالة من عدم التوازن في شأن مواقف واشنطن تجاه أنقرة في العديد من الملفات السياسية والدولية الراهنة والمستقبلية، وفي ضوء ما سبق إن الباحث يطرح الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي أبرز ملامح وتوجهات العلاقات التركية–الأمريكية في ظل إدارة جو بايدن، وما هو المسار المستقبلي لتلك العلاقات في ظل التطورات الدولية والإقليمية الراهنة والمستقبلية؟

فرضية البحث:

تتسم توجهات الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن بطابع استثنائي خاص تجاه تحديد مستوى العلاقات (السياسية، الاقتصادية، الأمنية والعسكرية) مع تركيا، وإن المسار المستقبلي لتطور تلك العلاقات سيبقى مرهوناً بطبيعة توازن القوى الدولي الجديد الناشئ في النظام الدولي، والمرتبط بتداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية وتأثيراتها على العلاقات الأمريكية–التركية.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال الإضافة الجديدة التي سوف يقدمها للقراء والباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية، وذلك في متابعة أبرز التطورات الممكنة والمتوقعة لمستقبل العلاقات التركية–الأمريكية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جو بايدن، ولهذا سيؤدي البحث إلى فتح آفاق جديدة لمتابعة تطورات العلاقات التركية–الأمريكية في ظل تطورات جديدة على الصعيد الدولي والإقليمي ومنها على سبيل المثال تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث من خلال ما يلي:

1. تسليط الضوء على أبرز ملامح وتوجهات إدارة بايدن تجاه تحديد طبيعة وشكل العلاقات (السياسية، الاقتصادية، الأمنية والعسكرية) مع تركيا.
2. وضع تصور واضح حول أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جو بايدن تجاه تحديد مستوى العلاقات مع تركيا.
3. استشراف وتنبؤ مستقبل تلك العلاقات في ظل التوترات الجيوسياسية الجديدة في النظام الدولي، ووضع سيناريوهات تحدد مستقبل العلاقات الأمريكية–التركية.

منهجية البحث:

- **المنهج الوصفي:** تم اعتماد هذا المنهج بهدف متابعة وتحليل وتفسير أهم المواقف والتوجهات والأولويات السياسية الخارجية لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جو بايدن، وبالتالي الوصول إلى إطار علمي دقيق ومتكامل لوصف وتحليل تلك التوجهات والتنبؤ بمسارها المستقبلي.

حدود البحث:

- **الإطار الزماني:** تمتد حدود البحث الزمنية لدراسة العلاقات الأمريكية–التركية ومسارها المستقبلي منذ عام 2002 إلى الآن، ومع التركيز على عامي 2020–2022، بسبب أبرز المواقف والتطورات السياسية حدثت في تلك العامين.
- **الإطار المكاني:** يتناول البحث كحيز مكاني بشكل خاص دراسة طبيعة التوجهات الخاصة بكل من الدولة التركية والدولة الأمريكية، وبالطبع مع دراسة متغيرات البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات بين البلدين.

الإطار النظري:

أولاً_ نشأة وتطور العلاقات التركية–الأمريكية:

تاريخياً تعود العلاقات الطبيعية بين أمريكا وتركيا إلى أواخر القرن الثامن عشر، وذلك عندما أقامت واشنطن علاقات دبلوماسية مع الإمبراطورية العثمانية آنذاك، ففي عام 1824 قامت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والإمبراطورية العثمانية، حيث تركز النشاط الدبلوماسي الأمريكي على تسهيل مهمة سيطرة البضاعة الأمريكية على الأسواق العثمانية، وقد جلبت أسواق الشرق الأدنى اهتمام الحكومة الأمريكية منذ بداية القرن التاسع عشر، وذلك عندما عملت على توقيع اتفاقية تجارية مع السلطات العثمانية لمنح الولايات المتحدة حرية التجارة مع كافة موانئ الإمبراطورية العثمانية وحرية المرور لسفنها عبر المضايق الدولية، وإرسال قناصلها إلى أي مدينة عثمانية، ومنذ عام 1820 عبر وزير خارجية الولايات المتحدة عن أهمية أسواق الإمبراطورية العثمانية بقوله: "على الرغم من أن تجارتنا مع الإمبراطورية العثمانية لا زالت محدودة الكمية وتفتقر إلى الضمانات والمعاهدات التي تنظمها فإنها تعتبر ضرورية ومهمة جداً"، وعلى الرغم من الرفض الذي أبدته بريطانيا وبقية الدول الأوروبية لهذا التوجه الأمريكي آنذاك، فقد نجحت الإدارة الأمريكية في توقيع أول معاهدة تجارية مع الإمبراطورية العثمانية في عام 1830، وحصلت بموجبها الولايات المتحدة على جميع الامتيازات التجارية التي تمتعت بها الدول الأوروبية في الأسواق العثمانية، وقد واكب هذا النشاط

الدبلوماسي والاقتصادي للإدارة الأمريكية تجاه الإمبراطورية العثمانية "نشاط تبشيري ديني" استغلته الإدارة الأمريكية لمد نفوذها إلى أقاليم الإمبراطورية العثمانية تحت شعار "الدعاية الإنجيلية"، وقد نجحت السياسة الأمريكية بعد فترة بسيطة من إقامة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الإمبراطورية عام 1824 في نشر أعداد كبيرة من الجمعيات التبشيرية في معظم مدن الأقاليم العثمانية، وكانت هذه الإرساليات تخضع إلى توجيه "مجلس المبشرين الأمريكان" الذي كان مقره مدينة بوسطن، وكانت العاصمة إسطنبول آنذاك المركز الرئيسي لهذه الجمعيات التبشيرية، ومن هنا امتد نشاطها إلى معظم أرجاء الإمبراطورية العثمانية حتى بلغ مجموعها في نهاية القرن التاسع عشر 300 إرسالية[1].

ومنذ بداية القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة تصدر إلى الأسواق العثمانية الأدوات والمكائن الزراعية والدراجات الهوائية والسيارات والمنتجات النفطية، وأما الواردات الأمريكية فكانت التبغ والفواكه والقطن وخامات معدن الكروم، وكما لجأت الولايات المتحدة إلى شتى السبل التي تمكنها من زيادة نشاطها التجاري في الإمبراطورية العثمانية حتى أنها استغلت سفنها الحربية لنقل البضائع بين الموانئ الأمريكية والعثمانية، وكما تم فتح خط مباشر للشحن البحري بين نيويورك وإسطنبول، وتأسيس "المجلس التجاري التركي–الأمريكي" في عام 1911 في مدينة نيويورك، وكما ازدادت عدد الشركات المنتسبة إليه من 62 إلى 429 شركة، كما تم تأسيس أيضاً "المكتب التجاري لشرقي تركيا" في مدينة "خربوط" بفضل جهود القنصل الأمريكي آنذاك في تلك المدينة، وبالتالي منذ عام 1909 أصبحت الشؤون التركية تتمتع بأهمية كبرى في السياسة الأمريكية حيث استحدث قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، وكان من أبرز رؤسائه ألبرت بتي، وآلن دلس وهولاند شو وولاس ميري، وكان الرؤساء ووزراء الخارجية الأمريكان يستشيرون هذا القسم في الشؤون التركية[2].

وأما خلال فترة الحرب العالمية الأولى 1914–1918 وقفت الإمبراطورية العثمانية إلى جانب ألمانيا آنذاك، في حين اتخذت الولايات المتحدة سياسة الحياد في السنوات الأولى من الحرب، إلا أنها دخلت الحرب إلى جانب دول الوفاق الودي (فرنسا، بريطانيا، روسيا، إيطاليا) ضد ألمانيا وحلفاءها (الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية النمساوية المجرية، مملكة بلغاريا)، ولكن بعد انتهاء الحرب وخسارة الإمبراطورية العثمانية، بدأ فصل جديد في العلاقات التركية–الأمريكية، حيث تم تأسيس تركيا الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك 1923–1938، حيث سعت تركيا إلى إقامة علاقات دولية متوازنة أثناء الفترة التي أعقبت إعلان الجمهورية مع العديد من بلدان العالم (أوروبا، آسيا، أمريكا)، وحل المسائل العالقة في مؤتمر لوزان لعام 1923، وأما خلال فترة الحرب العالمية الثانية 1939–1945 حافظت تركيا على استقلالية قرارها السياسي إلى أقصى ما يمكن خلال فترة الحرب، ولم تنحاز إلى أي طرف من أطراف النزاع، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية برزت الثنائية القطبية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ولكن تمدد الكتلة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية، شكل خطراً وقلقاً لدى قادة تركيا، وأدى ذلك إلى تقاطع مصالح تركيا مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وتجلى ذلك الأمر بسبب مطالبات السوفييت بالإشراف على المضايق (البوسفور والدردنيل)، وإعادة ولايتي "قارص وأردهان"، وتعديل اتفاقية المضائق الدولية مونتيرو لعام 1936، وإقامة قواعد عسكرية في المضايق، وتلك المطالب أعلن عنها السوفييت في مؤتمر بوتسدام لعام 1945، وعندما رفضت تركيا تلك المطالب وقفت معها الولايات

[1] الزبيدي، كريم مطر حمزة، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، مؤسسة دار الصادق الثقافية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، بغداد: العراق، عمان: الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص25–26.

[2] المرجع السابق، ص29.

المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، وأعلنوا استعدادهم لتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لتركيا بوجه الأطماع السوفييتية آنذاك[3].

بناءً على ما تقدم أدت الأطماع السوفييتية في تركيا إلى إعلان تأسيس علاقات التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة، وتجلى ذلك في توقيع اتفاق 12/تموز/1947 والذي يتعلق بـ**مبدأ ترومان***[4] في العلاقات الدولية، ودخول تركيا كعضو في حلف الناتو منذ عام 1952، ويجدر بالذكر بأنه وفقاً لـ "مبدأ ترومان" حصلت تركيا على مساعدات أمريكية بلغت قيمتها 100 مليون دولار، حيث هدفت واشنطن من تلك المساعدات إلى تقوية تركيا من كافة الجوانب (السياسية، العسكرية، الاقتصادية) وذلك لمواجهة الاتحاد السوفييتي أولاً، ودول منطقة الشرق الأوسط ثانياً، وخاصةً حركات التحرر الوطنية العربية آنذاك[5]، ومن جانب آخر لقد كان لاعتراف تركيا بدولة "إسرائيل" في عام 1949 دوراً كبيراً في بناء علاقات التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وخاصةً بأنها كانت أول دولة إسلامية تقوم بهذه الخطوة[6]، وفي الإطار العام لم يطرأ عل العلاقات الأمريكية–التركية أي تغيير جوهري خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي آنذاك، وبالرغم من وجود بعض مواقف لتباعد العلاقات، مثل أزمة الصواريخ الكوبية 1962، وأزمة التدخل التركي في شمال قبرص لعام 1974، والتي نتج عنها قطع المساعدات الأمريكية لتركيا على الصعيد العسكري حتى عام 1981، ولكن هذا الأمر لم يؤدي إلى أن تكون توجهات السياسة الخارجية التركية مبتعدة تماماً عن التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية[7].

وأما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء فترة الحرب الباردة في 1991 أصبحت تركيا شريك نشط في عمليات استقرار القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان المسماة بـ "إيساف"*[8]، وكما تُعدّ تركيا بمثابة مرساة الناتو الشرقية الحيوية، والتي تتحكم بمضيق البوسفور والدردنيل واللذين يربطان البحر الأسود مع البحر المتوسط، وتحد تركيا أيضاً إيران والعراق وسورية، وهذا ما يؤكد على الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[9]، وبالتالي كان لانتصار الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة دوراً مهماً في التغيير الذي طرأ على العلاقات التركية–الأمريكية،

---

[3] شاكر، رنا مولود، العلاقات الأمريكية–التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية، العراق: جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 12، السنة 3، 11 آب/أغسطس 2018، ص163–164.

[4] مبدأ ترومان*: مبدأ سياسي أعلنه الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان، وينص على أنه حين يهدد عدوان ما أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها، فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأمريكية أن تقوم بعمل ما لوقف هذا العدوان، وطبق هذا المبدأ على تركيا واليونان بشكل خاص، وتمكيناً لتلك الدولتين من مقاومة النفوذ السوفييتي في تلك الفترة، ومنع دخول تلك الدولتين ضمن هذا النفوذ.

[5] الزبيدي، مرجع سابق، ص98.

[6] البدور، بكر محمد رشيد، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2016، ص256.

[7] القاسم، محمد حسين علي، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي 2008–2018، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: ألمانيا، الطبعة الأولى، فبراير 2021، ص73.

[8] قوة "إيساف"*: قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (بالإنجليزية: International Security Assistance Force) (اختصاراً: إيساف) (بالإنجليزية: ISAF)، وهي قوة أمنية يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان التي أنشأها مجلس الأمن للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2001 بموجب القرار رقم 1386، بمقتضى مؤتمر بون في ديسمبر 2001 بعد الإطاحة بحكومة طالبان.

[9] من موقع السفارة الأمريكية في تركيا، استرد في 2020/7/26، عبر الرابط:

https://tr.usembassy.gov/our-relationship/policy-history/

وبسبب الوضع الجديد أصبحت علاقة تركيا مع حلف شمال الأطلسي تسير وفق تقاطعات العلاقات ما بين تركيا والولايات المتحدة، وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، حيث وجدت تركيا في العلاقات مع الولايات المتحدة بديلاً عن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي عندما تتعثر المفاوضات مع الاتحاد، واعتمدت تركيا على محور حلف شمال الأطلسي من أجل دعم هذه العلاقة، في حين وجدت الولايات المتحدة في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير على منطقة البلقان وشرق أوروبا والشرق الأوسط، عندما تتعارض سياساتها مع سياسات بعض الدول الأوروبية، حيث استخدمت الولايات المتحدة تركيا كأداة من أجل تحقيق مهمات دولية وإقليمية من خلال حلف شمال الأطلسي، وأقامت مع تركيا علاقات خارج إطار حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية، ومن العناصر الإقليمية الأخرى التي تمثل مناطق تأثير متبادل وعلاقات ثنائية متعددة الوجوه بين الولايات المتحدة وتركيا، تبرز منطقة بحر قزوين الغنية بمصادر الطاقة ودول آسيا الوسطى التي برزت بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، ويمثل تدخل حلف شمال الأطلسي، وما نجم عنه من وضع دولي في منطقة البلقان (حروب يوغوسلافيا 1991–2001)، أكثر الأمثلة وضوحاً فيما يتعلق بتوازنات العلاقات المتداخلة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان التقارب بين الدولتين بين نتائج الأزمة في البلقان، فقد أرادت تركيا إقامة توازن بين العناصر البوشناقية والألبانية من جهة، وبين مناطق التأثير الجيوثقافي السلافي والجرماني التاريخي من جهة أخرى، ورأت تركيا بضرورة الاهتمام بمستقبل هذه العناصر، ومن خلال توافق مصالحها في هذا الشأن مع مصالح الولايات المتحدة، ولعدم استطاعتها بأن تتدخل بمفردها في شكل مباشر في هذه الأزمة، حدث نوع من التعاون وتوافق المصالح بين تركيا والولايات المتحدة[10].

التطور الأبرز في تاريخ العلاقات الأمريكية–التركية بدأ منذ عام 2002 عندما وصل حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات "الإسلامية" إلى الحكم في تركيا، حيث وجدت الولايات المتحدة في ذلك الحزب نموذجاً للأحزاب الإسلامية "المعتدلة" من وجهة نظر واشنطن، وفي هذا الإطار يقول الكاتب السياسي التركي "ناصوحي جوجنور" بأن الكثيرين من الكتاب والمؤرخين والسفراء والبيروقراطيين الأمريكيين أشاروا إلى اسم واحد لقيادة "الإصلاحيين الإسلاميين" في تركيا وهو رجب طيب أردوغان، حيث اعتبروه شخصية معاصرة، وبإمكانه قيادة تركيا، ووفقاً لرأي جوجنور فإن واشنطن رأت منذ البداية أردوغان قريباً منها، ورغم أن خطوطه العريضة وأفكاره لا تتسق تماماً مع مصالحها، لكن هو الأفضل لفكرة التصالح بين "الإسلام السياسي" والديموقراطية، ولهذا إن تشكيل حزب العدالة والتنمية التركي تم في إطار توافق إرادات سياسية متعددة، منها مؤسسوه، بالإضافة إلى بعض الأجنحة في المؤسسة العسكرية التركية، وبالإضافة أيضاً إلى الإدارة الأمريكية، وأطراف أخرى أقل تأثيراً مثل بريطانيا و"إسرائيل"، وكانت تأمل الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول حزب العدالة والتنمية وموافقة الإدارة الأمريكية ودعمها لسياسات أردوغان بأن تقوم تركيا في تأييد واشنطن في حربها على العراق في عام 2003، ولكن ما حصل هو رفض البرلمان التركي هذه الحرب والتصويت ضد مشروع قرار "السماح للقوات الأمريكية بالمرور في الأراضي التركية لغزو العراق"، وعلى الرغم من أن أردوغان نفسه أيد بقوة الانضمام إلى الولايات المتحدة في الحرب، لكن الجناح المحافظ في حزبه تبنى الرفض، وإن أردوغان وفقاً لرأي بعض المراقبين لديه القدرة الهائلة على القفز بين المواقف المتناقضة بدرجة تربك من معه ومن ضده في الوقت نفسه، وظهر ذلك عندما يقوم أردوغان بتوجيه النقد مثلاً على الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، أو انتقاد أمريكا في حربها على العراق، وذلك بهدف السيطرة على المشاعر الشعبية المؤيدة لحزبه وأوساطه "الإسلامية"، ولكن من جهة

[10] أوغلو، أحمد داوود، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2010، ص263–264.

أخرى بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2005 بالتنبه إلى سياسات أردوغان المراوغة، حيث ظهرت كتابات لصحفيين أمريكيين ينتمون للمحافظين الجدد تتهجم على أردوغان وحزبه، مثل كتابات الباحث السياسي مايكل روبن صاحب مقال "الأموال الخضراء ... السياسة الإسلامية في تركيا"، والذي نشر في مجلة "ميدل إيست كوارترلي" في بداية عام 2005، واتهم فيه حكومة أردوغان باستخدام أموال إسلاميين متشددين من دول الخليج في إنعاش الاقتصاد التركي، وبتبني ممارسات إسلامية لا تعبر عن التوجهات الديموقراطية المعلنة للحزب، ومن جانب آخر تقول الكاتبة التركية "عائشة كرابات" بأن واشنطن سعت منذ البداية إلى جعل حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان إلى أن يكون "نموذجاً" في منطقة الشرق الأوسط، ولكن واجهت في ذلك تحدياً تمثل في عدم القدرة على السيطرة على قرار هذا الحزب، وخاصةً برفض الحرب على العراق، وإن الولايات المتحدة تدرك مقدار اللعبة السياسية الداخلية والخارجية الذي يقوم بها حزب أردوغان في مختلف مواقف البيئة الداخلية التركية والإقليمية والدولية[11].

بناءً على ما سبق أدت تطورات الأحداث السياسية في البيئة الدولية والإقليمية خلال العقدين الماضيين (2000–2020) إلى حصول عدة **مؤشرات تدل على تخلخل التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا**، وهناك خلافات تكتيكية عديدة في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، ومن هذه المؤشرات ما يلي[12]:

1. معارضة أردوغان لحرب واشنطن على العراق في عام 2003، محذراً في ذلك الوقت بأن الحرب ستطلق شرارة الفوضى في الشرق الأوسط، وإضعاف المؤسسات الرئيسية في العراق، بما في ذلك الجيش، وستكون أنقرة أمام تحدي التعامل مع دولة فاشلة على حدودها.

2. تدهورت نظرة أردوغان أكثر فأكثر إزاء الجيش الأمريكي في 2014 بعدما بدأ البنتاغون يتعاون مع "وحدات حماية الشعب" (YPG) لمحاربة "تنظيم الدولة الإسلامية" في سورية والعراق.

3. اتهام أنقرة للولايات المتحدة الأمريكية بالتورط في محاولة الانقلاب العسكري الذي حدث في عام 2016، وذلك بعد أن تبين وفقاً للاستخبارات التركية بأن غالبية الضباط المشاركين في الانقلاب ينتمون إلى رجل الدين "فتح الله غولن" والذي يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد طالبت أنقرة من واشنطن مراراً بترحيله وملاحقته قضائياً للتورط في محاولة الانقلاب الأخيرة.

4. في 2019/7/17 اتخذ البنتاغون قراراً غير مسبوق بوقف مشاركة تركيا في مشروع تطوير مقاتلات "أف–35" الأمريكي الريادي، وذلك رداً على قرار أنقرة شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية "أس 400"، فمشروع أف–35 سيكون ركيزة لتعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها لعقود مقبلة، وهو مستقبل من المُستبعد أن يشارك فيه الجيش التركي.

5. في الوقت الراهن ينظر بعض الضباط على الأقل من "القيادة المركزية"، الجناح المسؤول في الجيش الأمريكي عن المشاركة في النزاعات في الشرق الأوسط، إلى تركيا على أنها عدو في هذه المرحلة، فالعديد من ضباط "القيادة المركزية" ستعلو رتبهم خلال السنوات القادمة، ما يساهم في تنامي وجهة النظر السلبية هذه إزاء تركيا في واشنطن.

---

[11] غزالي، عبد الحليم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص84 وما بعد.

[12] سونر، جاغابتاي، لماذا استبعدت الولايات المتحدة تركيا من برنامج مقاتلات "أف–35"، ولماذا ستزداد التوترات بينهما، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، استرد في 2020/9/1، عبر الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-the-u.s.-ejected-turkey-from-f-35-fighter-jet-program-and-why-the-turbu

6. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كافة أشكال الدعم العملياتي واللوجستي لـ "قوات سوريا الديموقراطية" المعروفة بقوات "قسد"، وتوقيع اتفاق نفطي معها في 2020/7/30، وإعلان أنقرة رفضها لهذا الاتفاق لأنه يتعارض مع "مشروعها التغييري المستقبلي" في سورية.

7. بالنسبة للموقف الداخلي في تركيا حول تطور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصةً تجاه قضايا إقليمية ودولية، تشير دراسة أصدرها مركز بيو حول المواقف والاتجاهات العالمية في عام 2020، إلى أن هناك ضعف كبير في مستوى الثقة حول قيام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بالشيء الصحيح في الشؤون الدولية، وذلك على مستوى أكثر دول العالم، وإن 84% من الأتراك يعتقدون بأن ترامب لا يقوم بالشيء الصحيح في الشؤون العالمية، في حين فقط 11% يعتقدون خلاف ذلك[13]، وأما بالنسبة لقرار ترامب حول نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، فإن 78% من الأتراك يرفضون هذا القرار، مقابل 9% يوافقون على ذلك، وأما بالنسبة لقرار ترامب حول الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني أو خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، حيث يرفض 53% من الأتراك هذا الانسحاب، مقابل 28% يوافقون على ذلك[14].

يُستنتج مما تقدم بأن العلاقات الأمريكية التركية خلال السنوات العشرين 2000–2020 قد بدأت تظهر علامات ومؤشرات دالة على تباعد التوافقات بين الطرفين، وتجلى ذلك الأمر خاصةً بعد عام 2011 بسبب حدة التوترات الجيوسياسية التي حدثت على صعيد أزمات دولية وإقليمية متعلقة في منطقة الشرق الأوسط، ومن جانب آخر إن البعد الإستراتيجي للعلاقات التركية–الأمريكية لا يمكن بأن يؤدي إلى تباعد مطلق في العلاقات بين الطرفين، فإن ما يجمع بين تركيا والولايات المتحدة من المصالح والأهداف المشتركة يعزز من الإطار العام للتحالف الإستراتيجي بين الدولتين.

ثانياً_العلاقات الأمريكية–التركية في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن (2021–تنتهي ولايته الرئاسية في عام 2024):

بعد انتهاء فترة رئاسة دونالد ترامب 2017–2021 المحسوب على الحزب الجمهوري الأمريكي، وحدوث بعض التفاهمات الأمريكية–التركية في تلك الفترة، وحماية ترامب لأردوغان في ملفات معينة مثل السماح له للتدخل في شمال شرق سورية في الربع الأخير من عام 2019، وأيضاً بعض التجاوزات في ملف شرق بحر المتوسط في مجال التنقيب عن الغاز، جاءت فترة رئاسة جو بايدن منذ عام 2021، والتي من الممكن بأن يواجه خلالها أردوغان عقوبات أمريكية وردود سياسية من قبل إدارة جو بايدن الديموقراطية، فقد حمى الرئيس السابق دونالد ترامب نظيره التركي أردوغان من عواقب شراء الأسلحة الروسية المحظورة (نظام الدفاع الصاروخي S-400)، والتهرب من العقوبات الأمريكية على إيران، واحتجاز العاملين في القنصلية الأمريكية كرهائن، وتقديم مطالبات حدودية ضد جيرانه في شرق البحر المتوسط (قبرص، واليونان)، ولهذا يمكن تفصيل نقاط الخلافات التركية–الأمريكية والتي من الممكن بأن يقوم جو بايدن بتعزيز مواجهة أنقرة في خمس نقاط خلافية، وهي كالآتي[15]:

[13] **On the site of Pew Research Center, of the link retrieved in a date 1/9/2022: https://www.pewresearch.org/global/2020/01/08/little-trust-in-trumps-handling-of-international-affairs/**

[14] **Previous electronic reference.**

[15] **Erdemir, Aykan, Biden and Erdogan: Five Potential Flashpoints in US-Turkish Relations, Balkan Insight, November 19, 2020, P: 3-4.**

1. قيام أنقرة في إجراء اختبارات إطلاق نظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400 في مقاطعة سينوب الواقعة على البحر الأسود، والذي يفضي ذلك إلى قيام مجلس النواب الأمريكي لإصدار قانون عقوبات CAATSA*[16]ضد تركيا بسبب مشترياتها من الأسلحة الروسية، ولكن ترامب لم يوقع على هذا الإجراء، ولكن بايدن قد اختار المضي قدماً في العقوبات على تركيا ليؤكد على عكس ترامب بأنه لا يتساهل مع أردوغان ولا مع بوتين.

2. قيام تركيا بالتورط في دعم إيران والتهرب من العقوبات الأمريكية، حيث أظهر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز بأن إدارة ترامب مارست ضغوطاً على المدعين العامين منذ عام 2018 لمعاملة بنك خلق التركي بتساهل والتفاوض على تسوية من شأنها أن تمنح الحصانة للأفراد الرئيسيين المرتبطين بأردوغان والذين ساعدوا في تمويل البرنامج النووي الإيراني، وهذا الأمر لم يسمح به بايدن، وقد توعد بالسماح للنظام القضائي الأمريكي باتباع المسار المناسب، لإدانة وتوقيع الغرامات على تركيا بسبب تهربها من العقوبات المفروضة على إيران.

3. أزمة دبلوماسية الرهائن التي تتبعها حكومة أردوغان، حيث سجنت الحكومة التركية أكثر من 50 مواطناً وموظفاً أمريكياً وأوروبياً بتهم ملفقة منذ عام 2016 تتعلق بالانقلاب العسكري، وذلك بهدف أن تتمكن تركيا من مقايضتهم بامتيازات من أمريكا وأوروبا، وعلى الرغم من أن ترامب لم يكن مبالي بالرهائن الأمريكين، فمن المرجع بأن يكون بايدن أكثر استباقية لتحريرهم مع توقيع عقوبات ماغنيتسكي*[17] العالمية كأحد الخيارات الأمريكية ضد تركيا في هذه الأزمة.

4. العملية العسكرية التركية المتوقعة ضد القوات الكردية في شمال شرق سورية، حيث تمكنت تركيا من القيام بثلاث عمليات عسكرية ضد المكون الكردي في سورية منذ عام 2016 وآخرها كانت عام 2019 بضوء أخضر من قبل دونالد ترامب، ولكن بايدن الديموقراطي والمعروف بتعاطفه مع الأكراد لم يكون متسامحاً مع أردوغان في هذا الشأن.

5. قيام أنقرة بإعلان مفهوم "الوطن الأزرق" البحري التركي، واتباع دبلوماسية السفن الحربية المستمرة كدوريات التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فمن الممكن بأن يتخذ بايدن مساراً مخالفاً لمسار ترامب الذي أضر بالعلاقات الأمريكية–الأوروبية، وبالتالي يقوم بايدن باتخاذ مسار أمريكي–أوروبي موحد تجاه الاستفزازات التركية في شرق المتوسط، مثل توقيع العقوبات الأمريكية–الأوروبية المشتركة ضد تركيا في هذا الشأن.

من جانب آخر برزت أحد التطورات المميزة في ظل إدارة جو بايدن تجاه العلاقات مع تركيا، هو قيام الإدارة الأمريكية الجديدة بالاعتراف الرسمي بـ "الإبادة الجماعية للأرمن"، حيث كان جو بايدن أول رئيس أمريكي يعترف رسمياً بتلك الإبادة في 24 نيسان/أبريل لعام 2021، في حين أشار رونالد ريغان إلى "الإبادة الجماعية للأرمن" في خطاب له لعام 1981 في ذكرى إحياء ضحايا الهولوكوست، بينما تعهد كل من جورش بوش الابن وباراك أوباما لناخبيهم كمرشحين رئاسيين آنذاك، في تقديم إعلان عن اعترافهم بالإبادة، ولكن اضطروا إلى التراجع عن تعهدهم بدافع مراعاة التحالف

[16] قانون عقوبات كاتسا Caatsa*: قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات، والتي فرضته الولايات المتحدة بموجب عقوبات على إيران وكوريا الشمالية وروسيا، وتم إقرار مشروع القانون خلال المؤتمر ال 115، 98-2 في مجلس الشيوخ الأمريكي، في 2 أغسطس 2017، وقعه الرئيس السابق دونالد ترامب.

[17] عقوبات قانون ماغنيتسكي Magnitsky*:هو مشروع قانون قُدّم من قبل الحزبين الديموقراطي والجمهوري في الكونغرس الأمريكي وصادقَ عليه الرئيس باراك أوباما في ديسمبر 2012، ينصُ القانون على مُعاقبة الشخصيات الروسية المسؤولة عن وفاة محاسب الضرائب (سيرغي ماغنيتسكي) في سجنه في موسكو عام 2009، ومنذ 2016 والقانون مُفعّل على مستوى كل دول العالم مما يخولُ الحكومة الأمريكية فرضَ عقوبات على منتهكي حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم من خلالِ تجميد أصولهم وحظرهم من دخول الولايات المتحدة وقد تمتدُ العقوبات لأمور أخرى، واستهدفت العقوبات الأمريكية وزير العدل التركي عبد الحميد غول ووزير الداخلية سليمان سويلو، بموجب قانون ماغنيتسكي من عام 2016.

مع تركيا، وأيضاً عندما اعترف الكونغرس الأمريكي بتلك الإبادة في عام 2019 نأت إدارة ترامب السابقة بنفسها عن هذه المسألة، ولكن بايدن اتخذ موقفاً مغايراً في هذا الشأن، وذلك لأنه لا توجد صداقة شخصية على مستوى القيادة بين أردوغان وبايدن، ويذكر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز منذ عام 2019 بأن بايدن سيتبنى "نهجاً مختلفاً" في التعامل مع أردوغان، ويرى بايدن بأن على أمريكا تشجيع قادة المعارضة التركية ليكونوا قادرين على مواجهة أردوغان وإلحاق الهزيمة به، ليس عن طريق الانقلاب العسكري، بل عن طريق العملية الانتخابية، وأعرب بايدن عن قلقه بشأن نهج أردوغان تجاه الأكراد في تركيا، وتعاونه العسكري مع روسيا، والوصول إلى المطارات الأمريكية في البلاد، ولذلك يتبين بأن التحول الجديد للموقف الأمريكي في ظل إدارة بايدن تجاه تركيا في المسألة الأرمنية يدل على أن الولايات المتحدة أصبحت تنظر إلى تركيا بنهجها الحالي على أنها تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط[18].

وأما بالنسبة للموقف الداخلي في تركيا إزاء هذا الاعتراف الأمريكي بـ الإبادة الجماعية للأرمن"، تم إجراء استطلاعات رأي لعام 2021 من قبل مركز أبحاث Areda التركي، حيث أجرى سؤال حول "كيف ترد على ما يسمى بيان الإبادة الجماعية للأرمن من قبل الرئيس الأمريكي بايدن؟"، فقد وجد 90,9% من المشاركين بأنه "خطأ"، في حين قال 9,1% من المشاركين في الاستبيان بأن ذلك "صحيحاً"، وأما عند سؤالهم حول "أي من ردود الفعل التالية تعتقد أن على تركيا أن تتخذها مقابل مواقف بايدن هذه؟"، اختار 58,8% من المشاركين خيار "إغلاق القواعد الأمريكية في تركيا"، في حين اختار 35,1% من المشاركين خيار "الرد دبلوماسياً"، بينما رأى 6,1% من المشاركين بأنه "يجب ألا يكون هناك رد فعل"[19].

وأما بالنسبة للموقف السياسي التركي من الاعتراف الأمريكي بـ"الإبادة الجماعية للأرمن"، أبدى المسؤولين الأتراك استعداد أنقرة للرد على إجراء بايدن، ولكن من الواضح بأن تركيا مترددة في اتخاذ إجراءات انتقامية، وكما يبدو بأن إدارة بايدن تراهن على امتناع تركيا عن التصعيد بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة، وخاصةً التي تفاقمت بشدة بعد انتشار وباء كورونا عالمياً، وانخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار، ومع ذلك في حال قررت تركيا اتخاذ سياسة الرد على هذه الخطوة الأمريكية، فلديها العديد من الخيارات في هذا الشأن، ومنها ما يلي[20]:

1. تجميد اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي لعام 1980 والتي تنص على تبادل المعلومات الاستخبارية بين البلدين، وإجراء مناورات مشتركة، فضلاً عن تسهيل الجيش الأمريكي إلى القواعد الجوية التركية، والتي استفادت منها الولايات المتحدة في تدخلها العسكري في كل من العراق وسورية.
2. منع الولايات المتحدة من الوصول إلى قاعدة رادار "كوريسك" للإنذار المبكر في جنوب تركيا.
3. تقييد قدرة الولايات المتحدة على استخدام قاعدة "إنجرليك" الجوية في أضنة مما سيؤثر على واشنطن في تقليص قدراتها العملياتية في العراق وسورية.
4. مواصلة جهود التقارب التركي مع كل من الصين وروسيا وإيران، والتي تسعى واشنطن لاحتواء تلك القوى الثلاث على الصعيد الإقليمي والدولي.

[18] Situation Assessment: The Political Context for the Biden Administration's Recognition of the "Armenian Genocide" Implications for US-Turkish Relations, The Arab Center for Research and Policy Studies, Doha: Qatar, 6 May 2021, p: 2-3.

[19] إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية، المواكبة المستمرة: نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة، العدد الرابع، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت: لبنان، حزيران 2021، ص25.

[20] Situation Assessment, The previous reference, P: 4.

5. من المرجح بأن تتخذ تركيا مقاربة براغماتية بدون الاستجابة لخطوات جيوسياسية جديدة باتجاه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يُستنتج مما تقدم بأن تلك الخطوة الأمريكية الجديدة المتمثلة بالاعتراف بمسألة "الإبادة الجماعية للأرمن"، تشكل نقطة تحول هامة في مسار تباعد العلاقات الأمريكية–التركية، ولكن لن تشكل تلك المسألة عائقاً أمام التطور المستقبلي للعلاقات بين البلدين، ولن تؤدي أيضاً إلى فك التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

من جانب آخر تجلت فرصة جديدة للتعاون الأمريكي–التركي وذلك بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب الكامل من أفغانستان وسيطرة طالبان على الحكم في كابل العاصمة منذ 2021/7/15، حيث أعلنت في وقتها تركيا عن رغبتها في رعاية محادثات بين طالبان والحكومة الأفغانية بهدف ضمان الاستقرار بعد الانسحاب، وبعد ذلك أعلنت أيضاً تركيا إمكانية قيام القوات التركية في إدارة مطار كابول الدولي بعد الانسحاب الأمريكي، وفي حال تمكن كل من واشنطن وأنقرة من التعاون في الملف الأفغاني سيؤدي ذلك لوضع الأساس التعاوني المتين لكلا الطرفين في المستقبل الأفغاني، وفي حال العكس قد يكون ذلك بمثابة تحذير حول مخاطر تدهور الأوضاع الجيوسياسية في أفغانستان، بسبب عدم التعاون الأمريكي–التركي في تلك المنطقة[21].

في الإطار العام هناك العديد من القضايا الإشكالية التي تؤثر في مدى تطور العلاقات التركية–الأمريكية في ظل إدارة جو بايدن (2021–2024)، وتتجلى تلك القضايا الخلافية بين الطرفين في الآتي[22]:

1. **القضية القبرصية:** حيث يُعدّ بايدن _خلافاً لترامب_ من الشخصيات الأمريكية التي لديها اهتماماً طويل الأمد بالقضية القبرصية، والتي تشكلت من خلال ذاكرته لأصول تلك القضية، من خلال قربه التقليدي من المجتمع اليوناني الأمريكي، وكما يعد من بين السياسيين الناشطين والذين شاركوا في التصويت بالموافقة على حظر الأسلحة الذي فرضه الكونجرس الأمريكي على تركيا عقب الغزو التركي لشمال قبرص في عام 1974، وكما قام بايدن في زيارة قبرص كنائب للرئيس أثناء فترة إدارة أوباما في عام 2014، وهو أعلى مسؤول أمريكي يقوم بذلك منذ نائب الرئيس ليندون جونسون في عام 1962، ولهذا السبب سوف يكون بايدن من أكثر السياسيين الأمريكيين حساسية تجاه القضية القبرصية، وتجاه إعادة توحيد الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وكما سيرفض بايدن أي جهود لزعزعة الوضع الراهن في الجزيرة القبرصية من قبل تركيا، وبالتالي ستكون الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة بايدن رافضةً لدعوى أردوغان حول إعلانه بأن الحل الوحيد لقبرص هو "دولتان لشعبين".

وإن ما حدث مؤخراً من إعلان وزارة الخارجية الأمريكية حول قضية قبرص يعد دليلاً على ذلك، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن عن قرار رفع وزير الدفاع لقيود التجارة الدفاعية لجمهورية قبرص للسنة المالية 2023، وسيتم تعديل لوائح التجارة الدولية في الأسلحة لتعكس السياسة الجديدة، اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول لعام 2022، ويتطلب قانون شراكة الأمن والطاقة لشرق المتوسط لعام 2019 وقانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2020 بأن تظل سياسة رفض الصادرات أو إعادة التصدير أو نقل المواد الدفاعية المدرجة في قائمة الذخائر

[21] Danforth, Nicholas, A Cool, Cautious Calm: US-Turkey Relations Six Months into The Biden Administration, Foreign Policy, July 2021, p: 5.

[22] Makovsky, Alan, Problematic prospects for US-Turkish ties in the Biden era: Human rights, sanctions likely among early tests, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security
Affairs, Berlin: Germany, December 2020, p: 4-5.

الأمريكية إلى جمهورية قبرص كما هي[23]، وبالتالي قد شكل هذا الإجراء تحدياً لتركيا ولحليفها في شمال شرق جزيرة قبرص (القبارصة الأتراك)، وقد قال أردوغان رداً على هذا الإجراء الأمريكي برفع حظر الأسلحة عن قبرص بأنه "يجب أن يعلم الجميع أن هذه الخطوة (رفع الحظر) لن تبقى دون رد، وسنتخذ كل التدابير لضمان أمن القبارصة الأتراك"[24].

2. قضية العلاقات التركية مع حركة "حماس الفلسطينية": حيث تصنف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حركة حماس بأنها جماعة إرهابية، في حين أقامت تركيا علاقات مفتوحة مع حماس منذ شباط لعام 2006، وفي السنوات الأخيرة منذ عام 2011–2022 شهدت تركيا زيارات كثيفة لقادة حركة حماس، وأعلنت الولايات المتحدة رفضها لتلك الزيارات، ومع تزايد الاتهامات "الإسرائيلية" بأن حماس تخطط بالفعل لعمليات إرهابية من الأراضي التركية، يبدو من المرجح بأن إدارة بايدن الموالية "لإسرائيل" وكذلك الكونغرس الأمريكي سوف يثير هذه القضية بشكل واضح ضد تركيا التي تتعامل مع تلك الحركة.

3. **تدخلات تركيا في (ليبيا، ناغورنو كاراباخ)**: حيث ينظر بايدن إلى تركيا على أنها مصدر قوة إقليمية نشطة في تلك المناطق، ففي نزاع ناغورنو كاراباخ الذي اندلع في 2020/9/27 بدعم تركي مطلق لدولة أذربيجان ضد جمهورية أرتساغ المدعومة من أرمينيا، حيث أعلن بايدن في تصريحات رسمية أدلى بها قبل الانتخابات الأمريكية بتأييد أرمينيا، واصفاً التدخل العسكري التركي في الحرب بأنه غير منطقي، وكما دعا إلى قطع المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لدولة أذربيجان.

ومن جانب آخر وصف مايكل كاربنتر مستشار بايدن البارز في أوروبا بأن تدخل تركيا في ليبيا وتصرفاتها في ناغورنو كاراباخ، بأنها "تصرفات غير مسؤولة وعدوانية وسوف تؤدي إلى تقويض مصالحنا المشتركة".

ولكن على الرغم من تلك الإشكاليات الخلافية في العلاقات التركية–الأمريكية في ظل إدارة جو بايدن (2021–2024)، حدث تطور سياسي مهم على صعيد البيئة الدولية والإقليمية المحيطة في تركيا، وهو اشتعال الحرب الروسية–الأوكرانية منذ 25 شباط لعام 2022، حيث أدت تلك الحرب إلى تعزيز وزيادة تنسيق التعاون الأمريكي–التركي لمواجهة تداعيات تلك الحرب على مستوى الأمن الدولي والأمن الأوروبي والاقتصاد الدولي، وتجلى ذلك عندما أعلنت تركيا رفضها للغزو الروسي ضد أوكرانيا، وكما قامت تركيا بتقديم الدعم العسكري اللازم لأوكرانيا وخاصةً في مجال بيع الطيارات المسيرة التركية من نوع Bayraktar TB2، حيث يعد هذا الإجراء جزءاً واسعاً من التعاون الدفاعي الثنائي بين تركيا وأوكرانيا منذ عام 2019، وتشير بعض التقارير إلى أن الشركة المصنعة التركية قد سلمت بشكل دوري طائرات مسيرة إضافية منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، وظهرت تقارير متعددة تشير إلى استخدام أوكرانيا الناجح لاستهداف التحركات الروسية في شرق أوكرانيا، وكما ذكر تقرير صدر في شهر أيار لعام 2022 بأن روسيا قد دمرت طائرات مسيرة تركية اشترتها أوكرانيا لتقليل تأثيرها المحتمل بشكل كبير على مستقبل الحرب، وبالتالي قد وفر التعاون (الدفاعي–العسكري) التركي–الأوكراني فرصةً جديدة لتعزيز القضايا والمصالح المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وخاصةً في مواجهة روسيا وتقليل قدرتها على كسب الحرب في أوكرانيا، ومن

[23] **On the Site of U.S. Embassy in Cyprus, Lifting of Defense Trade Restrictions on the Republic of Cyprus for Fiscal Year 2023, of the link retrieved in a date 25/5/2023:**
https://cy.usembassy.gov/lifting-of-defense-trade-restrictions-on-the-republic-of-cyprus-for-fiscal-year-2023/

[24] **من موقع قناة الجزيرة الإخبارية، أنقرة تدعو دول العالم للاعتراف بقبرص التركية .. وأردوغان: قرار واشنطن لن يبقى دون رد، استرد 2023/5/25:**

https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/9/29/أنقرة-تدعو-دول-العالم-للاعتراف-بقبرص

جانب آخر فقد عملت تركيا والأمم المتحدة على عقد اتفاقيات موازية مع كل من روسيا وأوكرانيا في تموز/يوليو لعام 2022، وتقضي تلك الاتفاقيات لتوفير ممر على البحر الأسود لتأمين صادرات الحبوب الأوكرانية، والتي يمكن بأن تخفف جزئياً من مخاوف أزمة الغذاء العالمية، وبالتالي إذا استمر التنفيذ الناجح لتلك الاتفاقيات، من الممكن بأن تحدد تركيا رؤيتها الخاصة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ودورها في إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع روسيا عبر البوابة التركية، من أجل تعزيز دبلوماسية حل المشكلات وتهريب الأسلحة، وإن سلطة تركيا في تنظيم الوصول إلى مياه البحر الأسود عبر مضيقي البوسفور والدردنيل بموجب اتفاقية مونتيرو عام 1936 بشأن نظام المضائق الدولية، تُعدّ ذات أهمية استراتيجية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ففي شباط/فبراير لعام 2022 أقرت تركيا بحالة الحرب الروسية–الأوكرانية، مستشهدة بالمادة 19 من اتفاقية مونتيرو، والتي تمنع عموماً السفن الحربية للدول المتحاربة من عبور المضيق إلا إذا كانت عائدة إلى قاعدتها الأصلية، وعلى ضوء ذلك أعرب وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" عن تقديره لتنفيذ تركيا لتلك الاتفاقية ولدعمها لأوكرانيا، وبالتالي قد يؤدي احتجاج تركيا بالمادة 19 من تلك الاتفاقية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية إلى تقييد روسيا من تجديد السفن التي خسرتها في الحرب مع أوكرانيا[25].

وبهذا يُستنتج مما تقدم بأن الحرب الروسية–الأوكرانية قد شكلت مدخلاً جديداً للعلاقات الأمريكية–التركية وفتحت آفاقاً مستقبلية تجاه تعزيز العلاقات وتشبيك المصالح الأمريكية–التركية في منطقة البحر الأسود وشرق أوروبا، وهذا الأمر تسعى إليه الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جو بايدن، والتي تهدف إلى احتواء التصعيد الروسي في أوكرانيا، وكما تهدف إلى عدم تحسين العلاقات التركية–الروسية مما تؤثر سلباً على العلاقات التركية–الأمريكية، والعلاقات التركية–الأوروبية والأطلسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً_رؤية استشرافية لتطور العلاقات الأمريكية–التركية في ظل إدارة جو بايدن (2021–2024):

أدت تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية منذ شباط لعام 2022 إلى تطورات غير مسبوقة في العلاقات التركية–الأمريكية، ويجدر بالذكر بأنه في عام 2021 صرح المسؤولون الأتراك بأنهم قد طلبوا شراء 40 طائرة مقاتلة جديدة من طراز F-16 من الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديث 80 طائرة من طراز F-16من الأسطول التركي القديم، وذلك بعد استبعاد تركيا من برنامج طائرات F-35 الحديثة عالية التقنية، وبحسب ما ذكرته بعض التقارير ناقش الرئيس جو بايدن طلب طائرات F-16 مع نظيره التركي أردوغان خلال اجتماع مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر لعام 2021 في روما، مشيراً إلى "أن الطلب سيخضع للتشاور المنتظم بشأن مبيعات الأسلحة وعملية المصادقة من قبل الكونغرس الأمريكي"، وبالتالي إن قيمة تركيا كحليف في الناتو وسط أزمة جديدة تؤثر على الأمن الأوروبي، وهي الحرب الروسية–الأوكرانية التي اشتعلت منذ 25/شباط لعام 2022، قد عززت من اهتمام إدارة بايدن في تسهيل صفقة طائرات F-16 مع تركيا، حيث كتب مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية في آذار لعام 2022 "بأن دعم تركيا لأوكرانيا كان رادعاً مهماً للتأثير الخبيث في المنطقة"، وأضاف المسؤول الأمريكي بأن أي عملية بيع تتطلب مصادقةً من الكونغرس، وبالتالي تعتقد إدارة جو بايدن بأنه لا تزال هناك مصالح ملزمة طويلة المدى في تحالف الناتو وقدراته، فضلاً عن مصالح الأمن القومي والاقتصادي والتجاري للولايات المتحدة التي تدعمها التجارة الدفاعية الأمريكية المناسبة لتحسين العلاقات مع تركيا، وفي نيسان لعام 2022 ورد بأن إدارة بايدن قد أبلغت الكونغرس بشكل غير رسمي بنيتها ترقية بعض أسطول تركيا الحالي من طائرات F-16، وتزويدها بصواريخ جو–جو قصيرة ومتوسطة المدى

[25] **Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, Turkey: Background and U.S Relations In Brief, Congressional Research Service, Washington: USA, August 5/2022, p: 8-9.**

من نوع Sidewinder Aim-9x، و Amraam Aim-120d، وتبلغ التكلفة الإجمالية لتلك الصفقة حوالي 500 مليون دولار[26].

وقد ذكر خبير عسكري تركي بأنه تلك التطويرات للطائرات التركية ستؤدي إلى تحسين جديد في للبرامج والأجهزة الخاصة بالإنذار المبكر والرصد، والتحسينات الهيكلية الأخرى التي تطيل عمر كل طائرة بشكل كبير، ولهذا ربما قد أدى دعم تركيا لأوكرانيا إلى دفع بعض أعضاء الكونغرس الرئيسيين نحو قبول ترقية أمريكية محتملة أو بيع طائرات F-16 جديدة إلى تركيا، ويجدر بالذكر بأنه في نهاية قمة الناتو في حزيران لعام 2022 في إسبانيا، وافقت تركيا على السماح لعملية انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، والتقى بايدن مع أردوغان، وأعرب في حينها بايدن عن دعمه لعملية بيع طائرات F-16 جديدة إلى تركيا، وكذلك الموافقة على التحسينات للأسطول التركي القديم، وكما أعرب بايدن عن ثقته في الحصول على دعم الكونغرس الأمريكي في هذا الشأن، ولكن مع ذلك يحتوي إصدار لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي على قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية لعام 2023، والذي ينص على شرط من شأنه أن يفرض على أي عملية نقل أو تطوير طائرات أمريكية إلى تركيا بأن يكون هذا الأمر في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، وبأن يتضمن وصفاً تفصيلياً للخطوات الملموسة المتخذة لضمان عدم استخدام تركيا لهذه الطائرات في عمليات التحليق الإقليمية المتكررة وغير المصرح بها فوق المجال الجوي اليوناني، وفي هذا الإطار ذاته أعلن أردوغان في شهر أيار لعام 2022 بأنه لن يتعامل بعد الآن مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، بعد أن أثار الأخير قلقاً بشأن صفقات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا أثناء مخاطبته في جلسة مشتركة مع الكونجرس الأمريكي[27]، وبالتالي هناك خلافات يونانية–تركية تسعى الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن إلى تسويتها لحل إشكالية التوتر في بحر إيجة وشرق المتوسط، وقد أكد بايدن على ذلك مراراً بأن الخلافات بين أعضاء الناتو وخاصةً بين اليونان وتركيا يجب حلها وعدم تفاقمها في ظل تصاعد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الأوروبي والحلف الأطلسي.

وعلى صعيد آخر لابُدّ من الإشارة إلى أنه هناك تحديات تواجه مستقبل العلاقات التركية–الأمريكية في ظل إدارة جو بايدن وتتمثل تلك التحديات في الآتي[28]:

1. يتم دعم الرئيس جو بايدن من قبل جماعات الضغط التي لها مواقف تاريخية مناهضة لتركيا، مثل اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني الذين هما الأكثر تأثيراً بين هذه الجماعات، وهذا فضلاً عن اللوبي اليهودي الذي يدعم "إسرائيل" في خلافاتها مع تركيا بشأن الصراع في فلسطين، وبشأن علاقة تركيا مع حركة "حماس"، وبالتالي ستحاول تلك الجماعات منع تطور مستقبل العلاقات التركية–الأمريكية في عهد بايدن، بسبب تحيزاتها الأيديولوجية وعدائها التاريخي ضد تركيا، والدليل على ذلك ما قام به بايدن عندما اعترف بشكل رسمي "بالإبادة الجماعية للأرمن" في عام 2021.

2. قد لا تعمل مثالية أفكار بايدن وحزبه الديموقراطي وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان بكفاءة عالية في حالة منطقة الشرق الأوسط، نظراً لوجود مخاطر واضحة وقائمة مثل الجماعات الإرهابية والأنظمة العسكرية، التي لا يمكن أن توفر الاستقرار في المنطقة، ولا يوجد نماذج بديلة لها، وبالتالي إن مختلف أنظمة الشرق الأوسط لا تشكل حلفاء

[26]Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, previous source, p: 12.

[27] Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, previous source, p: 13-14.

[28] Örmeci, Ozan, Biden Era in Turkish-American Relations Early Signals are not Promising, But There is Hope, On the site of Uluslararasi Politika Akademisi (UPA), of the link retrieved in a date 1/9/2022:
http://politikaakademisi.org/2021/02/14/biden-era-in-turkish-american-relations-early-signals-are-not-promising-but-there-is-hope/

دائمين ممكن الاعتماد عليهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومعظمها دول تعاني من انعدام الديموقراطية، وبالتالي في حال ابتعدت تركيا عن الديموقراطية وأصبحت أكثر استبدادية في عهد أردوغان فذلك يضر بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على المدى البعيد، وإن مستقبل العلاقات التركية–الأمريكية في عهد بايدن سيتحدد بناءً على نتائج الانتخابات الرئاسية التركية التي ستجري في عام 2023.

3. خلال الأيام الأولى من ترشح بايدن للحزب الديموقراطي، قال في عام 2019 بأنه سيدعم المعارضة التركية من أجل تغيير أردوغان في عملية انتخابية، وقد تم لاحقاً انتقاد هذا التصريح بشدة من قبل الدوائر الحكومية التركية، ومن الواضح بأن الحكومة التركية قد دعمت دونالد ترامب خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في عام 2020، وبالتالي هذا الأمر سيؤثر سلباً بالتأكيد على مستقبل العلاقات الأمريكية–التركية في عهد بايدن.

بناءً على ما تقدم تطرح هذه الدراسة مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لتطور العلاقات الأمريكية–التركية في ظل إدارة جو بايدن (2021–2024)، وتقوم هذه السيناريوهات على أساس المنهج الاستشرافي المعني بدراسات المستقبل، وذلك بهدف معرفة مستقبل العلاقات التركية–الأمريكية، وتحديد تلك السيناريوهات بناء على تطورات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات الأمريكية–التركية، وتلك السيناريوهات تقوم على الشكل الآتي:

1. سيناريو القوة السياسية الصلبة في العلاقات الأمريكية–التركية:

يفترض هذا السيناريو بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا في ظل إدارة بايدن ستقوم على اتباع المسار السياسي الصلب، والتشدد في المواقف الأمريكية تجاه رفض السياسات التركية في العديد من مناطق الصراعات والتوترات الجيوسياسية مثل (سورية، ليبيا، ناغورنو كاراباخ، شرق المتوسط وبحر إيجه)، وبالتالي ستتبع إدارة بايدن أدوات القوة السياسية الأمريكية الصلبة مثل العقوبات الاقتصادية، والحصار الاقتصادي، وقطع المساعدات العسكرية، ووصولاً ربما إلى إخراج تركيا من الحلف الأطلسي، أو دعم انقلاب عسكري، أو تغيير داخلي انتخابي في القيادة السياسية لتركيا، وهذا الأمر متوقف حسب هذا السيناريو بناءً على تصرفات أردوغان تجاه مختلف القضايا والمصالح الإستراتيجية للولايات الأمريكية المتحدة في البيئة الدولية والإقليمية، ففي حال اتخذ أردوغان المسار التصادمي والمواجهة مع إدارة بايدن، وعدم التنسيق والتشاور والتوافق مع الإدارة الأمريكية، ستكون بالتالي مستقبل العلاقات الأمريكية–التركية في خطر مستمر، وستتبع إدارة بايدن القوة السياسية الصلبة.

ولكن إن الرؤية المستقبلية لهذا السيناريو ستكون مستبعدة في ظل تطورات البيئة الدولية والإقليمية الراهنة والمستقبلية، وخاصةً بسبب تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية والتي فرضت أجنداتها تعزيز التعاون الأمريكي–التركي في منطقة البحر الأسود وشرق أوروبا، وهذا فضلاً عن قيام أردوغان في ظل إدارة جو بايدن في تعزيز علاقات التطبيع مع حلفاء واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، حيث عادت العلاقات الطبيعية بين كل من تركيا والقوى الإقليمية المتمثلة بـ السعودية، الإمارات، "إسرائيل"، مصر.

2. سيناريو القوة السياسية الناعمة في العلاقات الأمريكية–التركية:

يفترض هذا السيناريو بأن الإدارة الأمريكية في ظل بايدن ستتخذ مساراً يتسم بالقوة السياسية الناعمة والتي تهدف إلى إغراء القيادة في تركيا حول مزايا التعاون الأمريكي–التركي في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وتعزيز المصالح الأمريكية–التركية المشتركة، حيث تمتلك إدارة بايدن أدوات عديدة في هذا المجال، ومن ضمنها مثلاً سياسة المساعدات الاقتصادية، ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على تركيا بسبب تعاونها مع روسيا في المجال العسكري وشراء منظومة أسلحة S-400، وأيضاً يمكن أن تقدم واشنطن مساعدات عسكرية في مجال تطوير الطائرات التركية

من نوع F-16، أو شراء طائرات حديثة من ذات الإصدار، وهذا السيناريو يتوقف على مدى استجابة القيادة السياسية التركية في ظل أردوغان للإغراءات الأمريكية، ولفرص التعاون الأمريكي–التركي في العديد من ملفات السياسة الدولية والإقليمية مثل (سوريا، ليبيا، أفغانستان، أوكرانيا)، وإن تلك الإستراتيجية المتمثلة بالقوة الناعمة تعد الخيار الأنسب لإدارة بايدن الديموقراطية والتي تفضل هذا الخيار على اتباع القوة السياسة الصلبة تجاه العلاقات مع تركيا، وخاصةً ما زالت تركيا تعد قوى إقليمية رئيسية في حلف الناتو، وما زالت أمريكا في حاجة ماسة لها في ظل تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية، **وبالتالي يعد هذا السيناريو أكثر ترجيحاً من السيناريو السابق المتعلق بالقوة السياسية الصلبة، حيث يبقى أسلوب الإغراء في العلاقات الدولية أفضل وأقل تكلفةً وأربح نسبياً من أسلوب الإرغام والإكراه.**

3. سيناريو القوة السياسية الذكية في العلاقات الأمريكية–التركية:

يفترض هذا السيناريو بأن الإدارة الأمريكية في ظل بايدن ستتبع مساراً ثنائياً يقوم على استخدام كل من القوة السياسية الصلبة والناعمة في نفس الوقت، مع التخطيط الاستراتيجي وتفعيل الذهنية الإستراتيجية لتحسين العلاقات الأمريكية–التركية في ظل تطورات البيئة الدولية والإقليمية الراهنة والمستقبلية، أي أن إدارة بايدن ستقوم بناءً على تحديد المتغيرات الداخلية التركية والمتغيرات الإقليمية والدولية، في عملية حسابات معقدة ومركبة، وتتبع ثنائية القوة السياسية الصلبة (عقوبات، فرض حصار، تهديد عسكري، طرد من الحلف الأطلسي)، مع القوة السياسية الناعمة (رفع العقوبات، مساعدات اقتصادية وعسكرية)، **وبالتالي إن هذا السيناريو يكون الأكثر احتمالية من بين السيناريوهين الأول والثاني**، وذلك بسبب مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المكانة الجيواستراتيجية لتركيا في البيئة الدولية والإقليمية، وهذا الأمر متوقف على طبيعة القادة السياسيين في كل من أنقرة وواشنطن، حيث يتسم أردوغان بأنه شخصية مراوغة جداً في السياسة الدولية، وهو يتبع مسارات معقدة ومركبة مع جميع الأطراف اللاعبين على الساحة الدولية، وخاصةً كل من (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا يجعل من أردوغان يمتلك مساحات واسعة للمناورة الدبلوماسية مع إدارة بايدن في العديد من ملفات المناطق الجيوسياسية المهمة في النظام الدولي، وأما بالنسبة لشخصية الرئيس بايدن فهو من أتباع الحزب الديموقراطي ومن المحسوبين على إدارة باراك أوباما السابقة حيث خدم فيها كنائب للرئيس آنذاك، وبالتالي هو يفضل اتباع مسار القوة السياسية الذكية التي تهدف إلى حسن استخدام كل من القوة الصلبة والناعمة في نفس الوقت تجاه بناء العلاقات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية) مع تركيا.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات : بناءً على ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن نشأة العلاقات التركية–الأمريكية مرت بمراحل عديدة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، ودورها وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت في وقتها إلى تأسيس مدارس وبعثات تبشيرية ونشرها في أرجاء الإمبراطورية العثمانية، وهذا فضلاً عن الامتيازات التجارية التي حصلت عليها الولايات المتحدة من قبل السلطان العثماني آنذاك.
- إن التطور الأبرز الذي أدى إلى دخول تركيا في حالة تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة والغرب هو انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، ودخول مرحلة الحرب الباردة التي أدت إلى اندفاع تركيا لطلب الحماية عبر دخولها حلف الأطلسي في عام 1952.
- بعد انتهاء فترة الحرب الباردة في عام 1991 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا 2002 بقيادة رجب طيب أردوغان، بدأت مراحل جديدة من تطور العلاقات الأمريكية التركية وبرزت خلالها توترات جيوسياسية

عديدة بشأن الأزمات الدولية والإقليمية منذ احتلال واشنطن للعراق في عام 2003، وأيضاً تدخل التحالف الدولي ودعم الأكراد في سوريا في عام 2014، ولكن من جانب آخر حدثت تفاهمات أمريكية–تركية بين أردوغان والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وأدت إلى حدوث تدخلات عسكرية تركية في سورية لمواجهة المكون الكردي، والسيطرة على مناطق في شمال وشمال شرق سورية، وكانت بموافقة أمريكية من قبل دونالد ترامب.

- مع بداية عهد جديد من الإدارة الأمريكية في ظل جو بايدن 2021–2024 ظهرت ملفات جديدة حول تباعد وتقارب العلاقات الأمريكية–التركية، وأبرز نقاط التباعد تتثمل في قضية اعتراف الإدارة الأمريكية الجديدة بالإبادة الجماعية للأرمن، وأيضاً دعم الولايات المتحدة المستمر للأكراد في سوريا، ودعمها لليونان والقضية القبرصية، وأما بالنسبة لنقاط التقارب تمثلت في بداية الحرب الروسية–الأوكرانية، ودعم تركيا لأوكرانيا ودورها في قضية اتفاق الحبوب لحل مشكلة أزمة الغذاء العالمية الطارئة، وأيضاً قضية طلب تركيا تطوير أسطولها الحربي من طائرات F-16، وهذا فضلاً عن صفقة تركية–أمريكية محتملة لشراء مقاتلات محدثة من نوع F-16.
- إن السيناريو الأكثر ترجيحاً لتطور مستقبل العلاقات الأمريكية–التركية هو اتباع إدارة جو بايدن نهج القوة السياسية الذكية القائمة على الجمع والتوفيق في استخدام القوة السياسية الصلبة والناعمة في نفس الوقت تجاه العلاقات مع تركيا، وذلك بغية تشبيك المصالح الأمريكية والتركية في إطار تحالف استراتيجي مستمر تحتاجه الإدارة الأمريكية في الفترة المستقبلية أكثر من أي وقت مضى نظراً لتطورات الصراع الروسي–الأوكراني وتداعياته على الأمن الدولي والاقتصاد الدولي.

التوصيات: أما بالنسبة للتوصيات يقترح الباحث ما يلي:

- يجب على مختلف الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية الاهتمام بشكل متزايد في متابعة قضايا وملفات العلاقات الأمريكية–التركية، وذلك بسبب أهمية تلك الدولتين في النظام الدولي والإقليمي الراهن والمستقبلي، وخاصةً تجاه قضايا عديدة ومتنوعة ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط التي تجري بها تنافسات جيوسياسية بين القوى الدولية والإقليمية.
- لابُد من اتباع المنهج الاستشرافي–المستقبلي لمتابعة تطورات العلاقات الأمريكية–التركية، ووضع سيناريوهات مستقبلية تمكن من خلالها معرفة توازنات العلاقات الأمريكية–التركية، وخاصةً عند حدوث تغييرات في الإدارة الأمريكية (جمهورية–ديموقراطية)، وإنه بدون اتباع هذا المنهج الاستشرافي لا يمكن التنبؤ بمستقبل العلاقات (السياسية، الاقتصادية، الأمنية والعسكرية) بين الدول.
- يجب على مراكز الأبحاث والدراسات العربية العمل على وضع ملف خاص وتقرير شهري يتناول مستقبل وتطور العلاقات الأمريكية–التركية، وذلك لما تلك العلاقات من تأثير كبير على مختلف التوازنات الداخلية في منطقتنا العربية سواءً في بلاد الشام أو العراق ودول الخليج العربي، أو شمال إفريقيا وغربها.

References:

List of references:

Books:

1. Al-Zubaidi, Karim Matar Hamza, US Policies towards Turkey, Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, Baghdad: Iraq, Amman: Jordan, first edition, 2012.
2. Al-Bdour, Bakr Muhammad Rashid, The Regional Position of Turkey until 2020 A future study, Arab House of Science Publishers, Beirut: Lebanon, 1st Edition, 2016.
3. Al-Qasim, Muhammad Hussein Ali, American foreign policy towards Turkey and its impact on the international system 2008-2018, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin: Germany, first edition, February 2021.
4. Al-Ghazali, Abdel Halim, The New Islamists and Fundamental Secularism in Turkey Shadows of the Silent Revolution, Al-Shorouk International Library, Cairo: Egypt, first edition, 2007.
5. Oglu, Ahmed Daoud, translated by: Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil, review by: Bashir Nafie and Burhan Koroglu, Strategic Depth: Turkey's position and role in the international arena, Arab House of Science Publishers, Beirut: Lebanon, 1st Edition, 2010.

Magazines, Newspapers, Periodicals, And Reports:

1. Danforth, Nicholas, A Cool, Cautious Calm: US-Turkey Relations Six Months into The Biden Administration, Foreign Policy, July 2021.
2. Erdemir, Aykan, Biden and Erdogan: Five Potential Flashpoints in US-Turkish Relations, Balkan Insight, November 19, 2020.
3. Makovsky, Alan, Problematic prospects for US-Turkish ties in the Biden era: Human rights, sanctions likely among early tests, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs, Berlin: Germany, December 2020.
4. Prepared by: Directorate of Strategic Studies, Continuous Accompaniment: A monthly bulletin collecting summaries of important foreign texts, Fourth Issue, Consultative Center for Studies and Documentation, Beirut: Lebanon, June 2021.
5. Shakir, Rana Mouloud, US-Turkish Relations between Strategic Partnership and Security Implications, Iraq: Tikrit University, Tikrit Journal of Political Science, Volume 3, Issue 12, Year 3, August 11, 2018.
6. Situation Assessment: The Political Context for the Biden Administration's Recognition of the "Armenian Genocide" Implications for US-Turkish Relations, The Arab Center for Research and Policy Studies, Doha: Qatar, 6 May 2021.
7. Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, Turkey: Background and U.S Relations in Brief, Congressional Research Service, Washington: USA, August 5/2022.

Internet Sites:

1. From the website of the US Embassy in Turkey, retrieved on 7/26/2020, via the link: https://tr.usembassy.gov/our-relationship/policy-history/
2. From the Al-Jazeera news channel website, Ankara calls on the countries of the world to recognize Turkish Cyprus ... and Erdogan: Washington's decision will not remain unanswered, retrieved 5/25/2023: https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/9/29Ankara calls on countries of the world to recognize Cyprus
3. On the site of Pew Research Center, of the link retrieved in a date 1/9/2022: https://www.pewresearch.org/global/2020/01/08/little-trust-in-trumps-handling-of-international-affairs/

4. Örmeci, Ozan, Biden Era in Turkish-American Relations Early Signals are not Promising, But There is Hope, On the site of Uluslararasi Politika Akademisi (UPA), of the link retrieved in a date 1/9/2022:
http://politikaakademisi.org/2021/02/14/biden-era-in-turkish-american-relations-early-signals-are-not-promising-but-there-is-hope/
5. On the Site of U.S. Embassy in Cyprus, Lifting of Defense Trade Restrictions on the Republic of Cyprus for Fiscal Year 2023, of the link retrieved in a date 25/5/2023:
https://cy.usembassy.gov/lifting-of-defense-trade-restrictions-on-the-republic-of-cyprus-for-fiscal-year-2023/
6. Soner, Cagaptay, Why the United States Excluded Turkey from the F-35 Fighter Program, and Why Tensions Will Increase Between them, The Washington Institute for Near East Policy, retrieved 9/1/2020, via the link:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-the-u.s.-ejected-turkey-from-f-35-fighter-jet-program-and-why-the-turbu